الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية الأولى ـ السنة السادسة ـ الدورة الخريفية 2003 م ـ العدد: 09

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 04 ذو الحجة 1424هـ
الموافق 26 جانفي2004م

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 24 ذو الحجة 1424 هـ
الموافق 15 فيفري 2004م

1ـ محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة: ..... ص 03

- المصادقة على تقرير لجنة إثبات العضوية بشأن ثلاثة أعضاء منتخبين جدد.
- إختتام دورة الخريف العادية لسنة 2003م.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 04 ذو الحجة 1424 هـ
الموافق 26 جانفي 2004م

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى تقرير لجنة إثبات العضوية بشأن الأعضاء الثلاثة المنتخبين الجدد بعد عملية إعادة الانتخابات في الولايات: البليدة، سوق أهراس والبيض، والمصادقة عليه ثم إجراء مراسيم اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2003م.

قبل إحالة الكلمة إلى السيد مقرر لجنة إثبات العضوية، تعلمون جميعا أن بلادنا قد شهدت في الأيام القليلة الماضية حادثا مؤلما بمركب تمييع الغاز بمنطقة سكيكدة، راح ضحيته العديد من عمال هذا المركب، وبودي بهذه الفاجعة أن أقدم - باسمكم جميعا - صادق التعازي إلى عائلات الضحايا، منوها في ذات الوقت بالجهود المخلصة التي بذلها عمال المركب وكافة الجهات التي ساهمت في تضميد جراح وآلام العائلات المتضررة، وأقترح عليكم الوقوف دقيقة صمت وترحم على أرواح ضحايا هذه الكارثة.

(الوقوف دقيقة صمت وترحم).

رحمهم الله جميعا برحمته الواسعة وألهم ذويهم الصبر والسلوان.

نعود إلى أشغالنا وأحيل الكلمة بداية إلى السيد مقرر لجنة إثبات العضوية لتلاوة تقرير اللجنة في الموضوع، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر لجنة إثبات العضويّة: بسم الله الرحمان الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض على سيادتكم فيما يلي محتوى تقرير لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة بشأن ثلاثة أعضاء منتخبين جدد بعد إعادة عملية الانتخابات في ولايات: البليدة، سوق أهراس والبيض.

طبقا لأحكام المادة 104 من الدستور و المادتين 3 و 4 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

وبناء على تبليغ إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 17 يناير 2004م؛

وبمقتضى قرار المجلس الدستوري القاضي بإلغاء الانتخابات بالنسبة لولاية تيسمسيلت المؤرخ في 20 يناير 2004م؛

عقدت لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة اجتماعا يوم الأحد 25 جانفي 2004م، برئاسة السيدة زهرة ظريف بيطاط، رئيسة اللجنة، وبحضور أعضاء اللجنة، قامت خلاله بتفحص ملفات عضوية ثلاثة أعضاء جدد منتخبين في إطار إعادة الانتخابات في ولايات: البليدة، سوق أهراس والبيض، وذلك طبقا لقرارات المجلس الدستوري القاضية بإلغاء وإعادة الانتخابات في الولايات المذكورة.

وبعد اطلاعها على إعلان المجلس الدستوري رقم: 02/أ.م.د/04 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق 17 يناير سنة 2004م، المعدل والمتمم لإعلان المجلس الدستوري رقم: 01/أ.م.د/04 المؤرخ

في 11 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق 4 يناير سنة 2004م، المتضمن نتائج تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، وعلى قرار المجلس الدستوري رقم 05/ق.م.د/ 04 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1424 الموافق 20 يناير سنة 2004م، المتضمن إلغاء الاقتراع الذي جرى يوم 15 يناير سنة 2004م بولاية تيسمسيلت.

فإن اللجنة تصرح بإثبات العضوية في مجلس الأمة للسادة:

1 ـ عموري عاشور عن ولاية البليدة؛

2 ـ حوباد بوحفص عن ولاية البيض؛

3 ـ سناني محمد الطيب عن ولاية سوق أهراس.

ذلكم هو، سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، تقرير لجنة إثبات العضوية بشأن ثلاثة أعضاء منتخبين جدد، المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد المقرر.

طبقا لأحكام المادة 3 من النظام الداخلي لمجلس الأمة أعرض هذا التقرير للمصادقة.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

وعليه، أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على تقرير لجنة إثبات العضوية وأثبت عضوية الأعضاء الجدد الثلاثة ضمن المنتخبين وهم السادة التالية أسماؤهم:

ـ عاشور عموري؛

ـ حوباد بوحفص؛

ـ محمد الطيب سناني.

أهنئهم باسمكم جميعا ونرحب بهم ضمن عائلتنا الصغيرة فشكرا للجميع. أطلب من السيدات والسادة أعضاء المجلس المكوث في أماكنهم لبعض الوقت حتى نسمح للسيدات والسادة أعضاء الحكومة والضيوف أن يلتحقوا بالقاعة وبعدها نعمل على استنفاد النقطة الثانية من جدول أعمال هذه الجلسة والمتعلقة باختتام الدورة والجلسة موقوفة، شكرا لكم.

إيقاف الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والأربعين واستئنافها على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والخمسين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغال جلستنا هذه والمخصصة لاختتام دورة خريف 2003 العادية.

بداية اسمحوا لي أن أتقدم أمامكم ببعض الكلمات بهذه المناسبة التي هي في الواقع تقييم عهدة دورة بكاملها.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، زميلاتي زملائي، ونحن نختتم أشغال دورة الخريف العادية التي تتصادف هذه السنة مع اختتام العهدة التشريعية الأولى لمجلس الأمة، وعملية تنصيب التجديد النصفي الثاني لتشكيلته، أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والضيوف الكرام على حضورهم معنا في هذه المناسبة الخاصة .

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كانت مناسبة اختتام دورة الخريف البرلمانية تتيح لنا عادة الفرصة لجرد الجهد وتقييم الحصيلة، وتقدير في نفس الوقت التجربة واستخلاص الدروس واستلهام العبر، من خلال رصد وتسجيل مواطن القوة ومظاهر النقص، لرسم معالم الطريق وتطوير الآداء وتحديد آفاقه، فإن فرصة اقتران نهاية دورتنا الخريفية هذه مع موعد اختتام العهدة الأولى لمجلس الأمة، وتجديد وتنصيب نصف أعضاء تشكيلته للمرة

الثانية هي فرصة تتطلب منا وقفة تأملية فاحصة، ونظرة تقييمية تحليلية (حتى ولو كانت وجيزة) عن عهدة مجلس الأمة الأولى، باعتبارها التجربة المؤسساتية البرلمانية الأولى لنظام ازدواج المجلسين في ظل التوجه الديمقراطي والتعددية الحزبية في الدولة الجزائرية الحديثة .

وبالتأكيد فإن دورة الخريف لمجلس الأمة هذه السنة تصب بكل أشغالها ونشاطاتها البرلمانية المتنوعة في حصيلة العهدة الأولى لمجلس الأمة.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

لقد تمت خلال الدورة الخريفية دراسة العديد من النصوص المحالة على مجلس الأمة والمصادقة عليها، كما أدى أعضاء المجلس دورهم الرقابي على أعمال الحكومة من خلال جلسات استماع اللجان الدائمة لبعض أعضاء الجهاز التنفيذي، ومن خلال توجيه العشرات من الأسئلة الشفوية والكتابية إلى مسؤولي القطاعات الوزارية حول:

- قضايا وإشكالات تنفيذ النصوص القانونية وبرامج الحكومة التي صادق عليها البرلمان؛
- ومدى تلبية الأداء الحكومي لانشغالات وحاجات المواطنين في كافة المجالات .

خلال انعقاد الدورة تم أيضا القيام بالعديد من الأنشطة البرلمانية العامة الهادفة إلى بناء جسور وقنوات الاتصال والتحسيس والتحسس بين أعضاء البرلمان والمواطنين، وتعميق ثقافة الحوار، وفي الفترة ذاتها تم تحريك العديد من أساليب ووسائل العمل البرلماني، وقد اقترنت – كما نعلم – نهاية هذه الدورة بعملية التجديد النصفي الثاني لتشكيلة مجلس الأمة ، هذه العملية التي تمت في ظل أجواء انتخابية ديمقراطية تعددية وتنافسية، وسعّت وعمقت ونوعت من التمثيل السياسي داخل مؤسستنا هذه .

أيتها السيدات ، أيها السادة،

لقد تم تأسيس مجلس الأمة بموجب دستور 1996 ضمن عملية إعادة تقويم وتركيز سلطة الدولة ومؤسساتها وتعزيز نظامها الجمهوري الديمقراطي. ولقد أريد لمجلس الأمة أن يكون واحداً من الآليات التي بواسطتها يتم تعميق وتوسيع التمثيل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقليمي المحلي، ليكون في الوقت ذاته منبراً مفضلاً للحوار والتشاور والتعاطي السياسي، وقوة توازن مؤسساتي تساهم في استقرار سلطة الدولة واستمرار نظامها الوطني الجمهوري، ودعامة لتفعيل وترشيد العمل البرلماني في الدولة الجزائرية الحديثة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا ما أردنا التمعن والتدقيق في حصيلة العهدة الأولى لمجلس الأمة وتقييم التجربة المكتسبة للازدواجية البرلمانية في ظل التعددية السياسية، فإنه لا يجب التوقف عند حدود جرد النتائج ورصد الحصيلة الرقمية، هناك تقرير مفصل تحت الطبع وسوف يوزع عليكم لاحقاً ويتحدث تفصيلا عن هذه الأرقام والمعطيات، لهذا آثرت أن لا أدخل في التفاصيل التي سوف تطلعون عليها لاحقا. أقول، بل لابد من التعمق في استلهام الدروس والعبر قبل الانطلاق نحو ترسيخ هذه التجربة الديمقراطية المؤسساتية الفتية .

ولكن ألا يحق لنا التساؤل عمّا حققه نظام الغرفتين في ظل التعددية السياسية بصفة عامة، وعما أنجزه مجلس الأمة بصفة خاصة ؟

إن عهدة السنوات الست الأولى لإنشائه، وإن كانت قصيرة وغير كافية للتقييم الدقيق لاسيما إذا كان ذلك قد تم في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية استثنائية، وفي محيط يبحث عن الاستقرار.

فقد كانت بمثابة - أقول هذه الفترة - فترة تأسيس أرست من خلالها مؤسستنا هياكلها وضبطت آليات وطرق أدائها وأنضجت قواعد عملها وكرست تقاليدها البرلمانية الخاصة.

ولقد جاء التقييم الواقعي ليؤكد من وجهة النظر السياسية والمؤسساتية أن تأسيس وعمل مجلس الأمة قد حقق العديد من النتائج الإيجابية نذكر منها :

1) أن مجلس الأمة اليوم هو مؤسسة دستورية مكتملة التكوين، فرضت نفسها ميدانياً كمرجع وقوة توازن لا يشكك في فعاليتها ولا في مصداقيتها؛

2) أن هذه المؤسسة على حداثة نشأتها أسهمت في عصرنة تنظيم السلطة البرلمانية في بلادنا،

وأكسبتها عناصر الفعالية والرشادة في أداء العمل البرلماني تشريعاً ورقابةً؛

3) مجلس الأمة وسع وعمق وجوده وعمله في فضاءات التمثيل الديمقراطي والعمل السياسي، وفي تحقيق التوازنات والملاءمات المختلفة داخل مؤسسات الجمهورية وتنظيمات قوى المجتمع؛

4) وأنهى أي المجلس – من جهة أخرى – هواجس الخوف من عدم الاستقرار المؤسساتي، ومخاطر الانزلاقات والانحرافات الجسيمة التي قد تحدق بمصير كيان الدولة وحياة المجتمع واستمرارية النظام الوطني الجمهوري فيه.

أما من الناحية البرلمانية البحتة، فقد ساهم مجلس الأمة في ظل نظام الغرفتين:

1) في ترشيد الأداء البرلماني وتعزيزه بمقومات الرصانة والجدية والموضوعية المطلوبة؛

2) وحرك وحقق عوامل وآليات التعاون والتكامل بين مجلسي السلطة التشريعية فيما بينهما وبين الحكومة أي الهيئة التنفيذية؛

3) الأمر الذي يجب تسجيله في الموضوع هو أن أعضاء مجلس الأمة خلال العهدة قد نجحوا بسرعة في الإحاطة بمهمتهم البرلمانية ذات الطبيعة الخاصة وأدركوا أبعاد صلاحياتهم في إطار نمط النظام التشريعي الازدواجي الجديد.

فهكذا وعلى سبيل المثال درس مجلس الأمة وناقش وصادق على 81 نصا بعد دراستها والتصويت عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني، ولأسباب موضوعية، أبدى تحفظات إزاء 7 نصوص أخرى تطلبتها دواعي المصلحة العامة العليا للبلاد، وأعيدت دراسة جلها بصورة مشتركة بين الغرفتين في إطار آلية اللجان المتساوية الأعضاء، ليتم التصويت والمصادقة عليها بعد ذلك في حدود الإجراءات الدستورية والقانونية والتنظيمية المقررة .

وفي مجال العمل البرلماني الرقابي :

1) عزز ووسع مجلس الأمة من أداء البرلمان في رقابته على عمل الحكومة، حيث اضطلعت الغرفة العليا بهذه الوظيفة إضافة إلى ما يقوم به المجلس الشعبي الوطني في الموضوع؛

2) وعلى سبيل المثال دائما:

– بسط الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي عن طريق جلسات استماع اللجان الدائمة المختصة لبعض أعضاء الحكومة؛

– وحقق الانتظام لجلسات الأسئلة الشفوية، التي تجاوز عددها 70 سؤالاً شفويا إضافةً إلى عشرات الأسئلة الكتابية.

وفي مجال العمل البرلماني المشترك المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، تم تسجيل اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا في دورتين اثنتين:

– الدورة الأولى كانت عادية، وتمت في شهر أفريل 2002 ، لتعديل أحكام المادة الثالثة من دستور 28 نوفمبر 1996، وتم بموجبها دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب شقيقتها اللغة العربية؛

– أما الدورة الثانية فكانت غير عادية، وخصصت للاستماع إلى ضيف الجزائر الكبير السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

هذا فيما يتعلق بأمثلة إنجازات مجلس الأمة خلال عهدته الأولى في مجال العمل البرلماني الرسمي.

أما فيما يتعلق بالنشاطات البرلمانية العامة الأخرى فقد تم اعتماد وسائل وأساليب انفتاح مجلس الأمة على محيطه الداخلي والخارجي، بفتح قنوات الاتصال، وإقامة جسور التواصل مع المجتمع وتكثيف وتنويع المناسبات للتعريف بالهيئة البرلمانية وبدور أعضائها والعمل بالوقت ذاته على تحسس انشغالات وطموحات الرأي العام الوطني بكامل مكوناته ونشر الثقافة البرلمانية وتعميق الممارسة الديمقراطية ، والمساهمة في تحسين العلاقة ما بين المواطن ومؤسسات الدولة .

وفي هذا المجال فقد تمّ تطبيق براغمتية الخرجات البرلمانية الاستطلاعية والتحسيسية، بواسطة اللجان الدائمة لمجلس الأمة لرصد وجمع المعلومات الضرورية وتبني انشغالات المواطنين والدفاع عنها، الأمر الذي مكن من باب آخر من تفعيل العمل البرلماني الرسمي وإعطائه قوة الحجة في الطرح والمطالبة.

خلال الفترة ذاتها تم تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات والملتقيات والأيام الدراسية الوطنية

والدولية في كافة الموضوعات والميادين العلمية والثقافية والفكرية، وإصدار نشريات إعلامية وفكرية، وإصدارات متخصصة، وتنظيم آليات الأبواب المفتوحة على كافة شرائح وتنظيمات المجتمع المدني، وكل ذلك كان ومازال بقصد ترقية وتعميق الثقافة البرلمانية ونشر وتعميق الممارسة الديمقراطية، وبهدف المساهمة في بلورة رأي عام وطني يتفهم ويتجاوب مع الأداء البرلماني الرشيد.

لن ننهي هذا العرض الموجز لحصيلة مجلس الأمة دون الإشارة إلى نشاطاته في الحقل الخارجي حيث ساهم أعضاؤه إلى جانب نواب المجلس الشعبي الوطني في مد جسور الصداقة والتعاون ونجحوا في تكريس وتفعيل دور الديبلوماسية البرلمانية.

بعد هذه النظرة السريعة التي لا تعدو أن تكون تقييماً أولياً لأشغاله يبقى عليّ أن أتساءل وإياكم إن كانت هذه الهيئة قد أدت ما كان عليها تأديته ، ثم ما هي الدروس والخلاصات التي يمكن استنتاجها من كامل هذه الأعمال؟

وفي هذا المجال نقول وعلى سبيل المثال إنه قد تبين من خلال الممارسة العملية خلال الستة سنوات الماضية أن المنظومة القانونية بكل مصادرها الدستورية والقانونية والتنظيمية والمتعلقة بتنظيم البرلمان وعمله وعلاقاته الوظيفية مع الحكومة أقول قد أبرزت عموماً نجاعة واضحة في أدائها لمهمتها حيث مكنت مؤسسات الدولة من تجاوز جل العقبات التي واجهتها وواجهت البلاد لكنها بالمقابل أبرزت أوجه نقص بيّنة، ذلك لأن هذه المنظومة – كما يعرف الجميع – قد تم استحداثها والشروع في تطبيقها في ظل ظروف استثنائية عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث تم سن وإنشاء هذه المنظومة بصورة مستعجلة وفي ظل أجواء الارتباك المتزامنة مع الضغوطات السياسية المعروفة آنذاك؛ ولكننا مع ذلك، نقول إن هذه القوانين وعلى الرغم مما بدا منها من نقائص وما اعترضها من صعوبات فلقد استطاعت (عموماً) توفير أرضية صالحة للاجتهاد، ووفرت السند القانوني لتلك الاجتهادات، وفي كل ذلك يجب أن نسجل الاعتراف لأولئك الذين بفضل عملهم واجتهاداتهم تم تجاوز الإشكالات التي واجهت المسيرة، اجتهادات احتكمت إلى التبصر وبعد النظر وتغليب المصلحة الوطنية العليا.

إنه عمل دؤوب قام به رجال ونساء انتموا لهذه الهيئة وبإخلاص وتفان أدوا المهمة بنجاح، وبهذه المناسبة أود تجديد الشكر والتقدير والعرفان لكل من انتسب لهذه الهيئة وساهم وأعطى إضافة ووفر شروط النجاح لأعمالها فلهم جميعا باسمكم - وإن كانوا غير موجودين معنا - نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان. ومما عزز نتيجة جهد الجميع واجتهاداتهم حقا هو ذلك الاستعداد الكبير للتعاون والتكامل الذي باستمرار جسدوه في الميدان، وفي هذا المجال يجب التأكيد أيضا على دور المجلس الشعبي الوطني والحكومة والإشادة بمساهمتهما في إنجاح التجربة والمساعدة على تجاوز الإشكالات التي واجهت المسيرة خلال السنوات الست الماضية، من خلال اعتماد فضائل الحوار والتشاور والاجتهاد والتفاهم .

لقد كان هذا النهج والطريقة أداة ناجعة حقاً في حل الإشكالات واستدراك النقائص للتوصل إلى إيجاد القواسم المشتركة المساعدة على تجاوز الصعاب التي اعترضت المسيرة.

واليوم ونحن ندخل مرحلة جديدة في حياتنا البرلمانية عامة، ومجلسنا خاصة، يتحتم علينا في انتظار الوقت المناسب للمراجعة القانونية الكبيرة أن نكمل مسيرة إثراء التجربة، ونعمل على ترسيخ أركانها من خلال مواصلة دعم وتقوية الروح التي سادت العلاقات والمنهجية التي اعتمدت في الميدان.

ولا يساورني أدنى شك وقد تطعمت وتنوعت تركيبة عائلتنا الصغيرة ضمن البيت الصغيرالذي ننتمي إليه جميعا بكفاءات نوعية وبألوان سياسية جديدة من أن تعطي هذه الإضافات مزيداً من الحيوية والفعالية في الأداء والممارسة.

إن ما آمله حقاً هو أن يكون التجديد الجزئي الذي عرفته مؤسستنا مناسبة لتحقيق التغيير الذي ينشده مجتمعنا ويوفر الاستمرارية التي تتطلبها طبيعة عمل مؤسستنا.

أيتها السيدات ، أيها السادة،

عودنا أنفسنا في مثل هذه المناسبات أن نعرج على واقع بلادنا فنعطي الرأي ونقدم الملاحظة حول ما يهم مصير بلادنا اقتناعاً منا بأن هيئتنا معنية بما يجري في محيطها القريب والبعيد وهي معنية بكل ما من شأنه الحفاظ على الاستقرار وتحقيق التقدم والازدهار والنمو لبلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذا المنطلق فإننا ننظر بعين الرضى لجهود الحكومة وما بذلته وتبذله من جهود مثمرة لإعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال 21 ماي في بومرداس والمناطق الشرقية للعاصمة . ونقدر عالياً احترامها للمواعيد التي التزم بها فخامة رئيس الجمهورية لإسكان كافة العائلات المنكوبة في تلك المناطق.

ونبارك الحوار الذي تجريه الحكومة مع حركة المواطنة في منطقة القبائل ونتمنى التوفيق له، لأن نجاحه هو نجاح لاستقرار البلاد.

ونعبر عن الارتياح للطفرة النوعية التي سجلتها حركة التنمية في الأشهر الأخيرة خاصة وندعو إلى مواكبة وتيرتها محلياً ووطنياً.

أمام هذه التحولات والتغييرات المعبرة عن نفسها بنفسها، والتي تزيد من تفاؤلنا وتعزز ثقتنا في المستقبل لا يمكن أن يغيب عن أذهاننا حجم الجهود والتضحيات الجسام التي قدمت لاستعادة الأمن والاستقرار وإخماد نار الفتنة وبناء وتثبيت مؤسسات الجمهورية وتوفير مناخ التنمية.

إن بناءَ مدرسة جديدة، ومستشفى جديد، وطريقاً تُعبَّد، وحافلةً تُقلُّ أطفالاً إلى المدارس، وتزويدَ مجمعات سكنية بالماء والكهرباء والغاز.. كلها إنجازات تحققت وهي اليوم تتحدث عن نفسها بنفسها.

فأين نحن من مدرسة تحترق، ومستشفى يهدم، وطرقٍ مخيفة يترصد فيها المجرمون القتلة قوات أمننا ومواطنينا الأبرياء، وحافلة تحرق وتغتال فيها مدرسات، أين نحن من كل ذلك؟!

أيتها السيدات، أيها السادة،

بلادنا كما تعرفون جميعاً تقف أمام امتحان كبير شعبنا مطالب باجتيازه بنجاح، وفي هذا الموضوع بالذات فإن أعين العالم موجهة نحو بلادنا وعلى الكيفية التي بواسطتها تتجاوز ذلك الامتحان !!

إن ما ندعو له في هذا المجال بالذات وهذه المناسبة تحديداً هو أن تكون المنافسة القادمة منافسة برامج، وما نتطلع إليه هو أن يكون حوار المناسبة حواراً حضارياً بعيداً عن كافة التجاوزات التي لا تتماشى مع أخلاق وثقافة شعبنا.

إن الذي ندعو إليه هو أن يكون القانون والقانون وحده هو المرجع والسند لتجاوز هذا الاستحقاق الهام.

وإذا كان البرلمان عبر مراجعة قانون الانتخابات، والحكومة عبر مختلف إشارات الطمأنة التي بعثت وتبعث بها، والضمانات التي يقدمها فخامة رئيس الجمهورية في كل مناسبة، سوف تكون جميعها إطاراً مناسباً لإتمام مسعى إجراء الانتخابات القادمة في أجواء تنافسية سليمة، أجواء تكون فيها الحجة والإقناع أداة التنافس في الميدان، وليترك الخيار للشعب صاحب الكلمة الأخيرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وإذا كانت مهامنا كبرلمانيين تلقي على عاتقنا مسؤولية المساهمة في المحطات السياسية الهامة القادمة فإن ذلك يجب أن يكون لترقية الحوار ببعده الأخلاقي، وفي هذا الظرف تحديدا حيث يبدو جليا أن هنالك توجهات تريد خلط الأوراق وإعادة النظر في كل شيء تحقق، فإني أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى مواصلة انتهاج السلوك المؤدي إلى تفضيل مصلحة البلاد قبل كل اعتبار آخر، خاصة وأن المؤسسة التي ننتمي لها جميعاً أصبحت تعرف بكونها مؤسسة للاعتدال والتعقل واحترام الآخر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن مجلس الأمة وهو يتطلع – بعد التجديد النصفي لأعضائه – إلى استئناف أشغاله بعد شهر وبداية عهدة جديدة، سيظل حريصاً على أداء دوره كاملاً ، وتحمُّل مسؤوليته السياسية والتشريعية بالتنسيق والتشاور مع الشركاء (المجلس الشعبي الوطني والحكومة) ومؤسسات وهيآت الجمهورية

الأخرى. كما أنه سيعمل على مواصلة ترسيخ سُنَّة الحوار داخل مجلس الأمة وإشراك المجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس بصورة عامة في كل المبادرات التي نُقدم عليها والاقتراحات والتصورات التي نُعدّها لمباشرة نشاطنا البرلماني .

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود قبل نهاية كلمتي هذه أن أشيد بالروح العالية والمسؤولة التي تحلى بها أعضاء مجلس الأمة، كافة أعضائه، عندما صادقوا على الرغم من حساسية الموضوع على بعض الأحكام التي وردت في قانون المالية وأيضا القانون العضوي الخاص بالانتخابات، أقول صادقوا عليها وإن كانت لديهم وجهة نظر أخرى، ولكن كان من شأن هذا التحفظ أن يعرقل النص بكامله ويؤثر سلباً على المواطن أو على توجه البلاد عامة، لهذا عوض استعمال هذا الحق الدستوري فقد ميز السيدات والسادة أعضاء المجلس بين الآثار الوخيمة التي كانت سوف تترتب عن قرار التحفظ وبين الفائدة التي يجنيها المواطن والمواطنة والبلاد من المصادقة، فاختاروا الخيار الأخير لما له فائدة مرجحة.

الموضوع الثاني الذي بودي الإشارة إليه هو تلك الرغبة الصادقة للتعاون التي أحسست بها لدى لقاءاتي مع مختلف الحساسيات السياسية قبل أيام والتي عبرت عنها كافة الحساسيات السياسية عندما غلّبت في ترتيب أمور البيت منطق الرصانة والحوار كأسلوب لمعالجة القضايا المطروحة واعتمدت نهج التدرج في عملها العادي حفاظاً على الانسجام ضمن المؤسسة وتحقيقاً للاستقرار الذي يسعى الجميع إلى بلوغه.

إن هذه الروح المعبر عنها في بداية العهدة لتجعلنا ننظر إلى خطوات المستقبل بكثير من الثقة.

وأنتم زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الذين أعطيتم المثل بالأمس القريب غداة تنصيب تشكيلة مجلس الأمة الجديدة ، فإننا ننتظر منكم مزيدا من التفهم والتعاون لمواصلة الجهد لتأكيد رشادة ونضج وفعالية عمل مؤسستنا التي يعول عليها كثيراً في إرساء قواعد البناء المؤسساتي وتحقيق الاستقرار للبلاد .

الشكر لكافة عاملات وعمال المجلس على كل ما قدموه من جهد مشكور.

الشكر لنساء ورجال الصحافة الذين تابعوا أشغالنا طيلة انعقاد الدورة بل أقول طيلة العهدة؛ والتهنئة للجميع بمناسبة عيد الأضحى المبارك الذي بدأت بشائره تطل علينا؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

شكرا للجميع ونستمع الآن إلى مراسيم الاختتام.

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة.
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: بهذا أعلن عن الاختتام الرسمي لدورة الخريف العادية لسنة 2003م والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثالثة والثلاثين صباحا.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 24 ذو الحجة 1424 هـ

الموافق 15 فيفري 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 ـ 457 ـــ ISSN 1112 ـ 2587